من اراضي عرب الجليل ٠

امتازت هذه الانتفاضة بعنفها وبتطور ورقي اشكال النضال الجماهيرية ، كما امتازت بتحريكها السياسي لاوسع الجماهير من جميع الطبقات الوطنية في الارض المحتلة ، اضافة الى شمولها معظم الارض الفلسطينية (انظر مقالنا، دروس الانتفاضة ، شؤون فلسطينية ، العدد ٥٧ ») ٠

لقد برهنت هذه الانتفاضة ان قدرة جماهيرنا في الارض المحتلة على التحرك تفوق كل التقديرات ، وان هذه القدرة تكتسب المزيد من الفعالية والزخم يوما بعد يوم ٠ وهذا ما اكدته الاحداث التي تلت هذه الانتفاضة ، وتحديدا احداث الانتفاضة الثالثة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ٠

الانتفاضة الكبرى الثالثة

لقد بلغت الانتفاضة الثانية ذروتها خلال شهري اذار ونيسان الماضيين ، ولم تتوقف بعد ذلك ، بل استمرت باشكال من النضال مختلفة حتى كانت الانتفاضة الثالثة التي بلغت ذروتها خلال شهر كانون الاول « ديسمبر » ١٩٧٦ ، وتتالي الاحداث يجعل من الصعب الفصل ـ زمنيا ـ بين الانتفاضتين الثانية والثالثة ٠ ولذا فان الفصل هنا لا يتعدى تمييز وصول التحرك الجماهيري الى الذروة واكتسابه سمات معينة ٠ فالانتفاضة الثانية كانت تعبيرا عن مقاومة اوسع جماهيرنا للاستيطان الصهيوني اضافة الى اشكال التعبير السياسية الاخرى مثل تأكيد الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ورفض مشاريع الحلول اللا وطنية للمسالة الفلسطينية ٠

اما الانتفاضة الحالية فقد كانت تجميعا لعوامل عدة انفجرت دفعة واحدة في انتفاضة عمت كل مدن وقرى الضفة الغربية وشاركت فيها اوسع الجماهير ٠ فاضافة الى ان هذه الانتفاضة كانت في احد مظاهرها تعبيرا عن استمرار التحرك الجماهيري العام ضد السلطات المحتلة فانها كانت في اهم مظاهرها تعبيرا عن رفض الجماهير لسياسات هذه السلطات على الصعيد الاقتصادي وخاصة ضريبة القيمة الاضافية ، اضافة الى تأكيد استمرار المقاومة الجماهيرية للاستيطان الصهيوني وللنيل من شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ٠

كان العامل الذي دفع بالانتفاضة الى ذروتها اصرار السلطات الاسرائيلية المحتلة على تطبيق قانون ضريبة القيمة الاضافية اعتبارا من ١ـ١٢ـ١٩٧٦ ٠ لقد اقرت السلطات الاسرائيلية المحتلة فرض هذه الضريبة والبالغة ٨٪ اعتبارا من ١ـ٧ـ١٩٧٦ ، الا انها اضطرت الى ارجاء تطبيقها اكثر من مرة بسبب المعارضة الجماهيرية الواسعة لها ٠ فأرجاتها اول مرة الى الاول من اب « اغسطس » الماضي ثم الى الاول من ايلول «سبتمبر» الماضي ، وظلت تؤجلها حتى الاول من كانون الاول « ديسمبر » ١٩٧٦ ، وذلك على امل ان يساعد تأجيلها في الحد من التظاهرات التي كانت تعم الارض المحتلة٠ غير ان التظاهرات لم تتوقف ، لان اسباب التظاهر كانت ابعد من موضوع ضريبة القيمة الاضافية ، ولهذا وامام فشل سياسة التأجيل في الحد من التحرك الجماهيري اصرت السلطات الاسرائيلية المحتلة على تطبيقها ورفضت النداء الذي وجهه الياس فريج ، رئيس بلدية بيت لحم والتاجر الكبير ، الى السلطات العسكرية الاسرائيلية بارجاء جمع الضريبة الى شهر نيسان « ابريل » القادم (المحرر ٤ـ١٢ـ١٩٧٦) ٠ وعليه فقد اقرت الغرف التجارية في الضفة الغربية الدعوة الى